

نحن

نعمل من أجل قبول الآخر المختلف
وصون حقه الإنساني في الحرية

ملاحظة: تردنا بعض المقالات التي ننشرها من باب احترام حرية الرأي فقط، ولكن لا نتفق أبداً مع أسلوب أصحابها في التعامل مع بعض رموز الحركة السياسية الكوردية أو المعارضة السورية، لذا نأمل الانتباه إلى هذه الناحية من قبل الاخوة والأخوات الذين يرسلوننا...



الحرية لـحسن صالح، معروف ملا أحمد، محمد مصطفي، مشعل التيمو، مصطفى جمعة، مصطفى اسماعيل ومحمد صالح خليل ولسائر معتقلي الرأي القدامى والجدد في سوريا



كلماتك ستبقى نوراً يضيء طريق الحرية

دكتاتور يرفض التخلص من دكتاتور آخر



أدولف هتلر



جوزيف ستالين

النظام الايراني القائم على أكوام الجماعم البشرية ويعدم شباب الكورد في وضح النهار دون رادع أخلاقي يساند النظام السوري البعثي - الأسد الذي هو الآخر يقتل الشباب الكوردي عن طريق اغتيالهم أو تعذيبهم أثناء الخدمة

الالزامية...دكتاتورية تدعم دكتاتورية، ومثل هذا الدعم تواجد في التاريخ، ولكن بطريقة أخرى:

فقد كتبت زاوية الأخبار في المؤسسة الانترنيتية العملاقة ياهو بأن الدكتاتور ستالين الشيوعي رفض مرتين متتاليتين في عامي 1943 و 1944 التخلّص من الدكتاتور النازي أدولف هتلر عن طريق الاغتيال. ونقلت ياهو الخبر عن المؤسسة الاخبارية العالمية رويترز التي اعتمدت في نشرها معلوماتها على وزير روسي أسبق للدخالية هو آتاتولي كوليكوف، الذي ذكر المعلومة القيمة هذه في مؤتمر للتاريخ في العاصمة الروسية موسكو. وكانت العملية الأولى في 1943 تتضمن قيام المخابرات السوفييتية باغتيال أدولف هتلر في قبوه الحصين في برلين، إلا أن مخاوف ستالين كانت بصدد قيام أتباع هتلر بعد التخلّص من زعيمهم باقامة علاقات واتفاق سلام مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، اللتين تقودان في الوقت ذاته معسكر العداء ضد الشيوعية السوفييتية.

أما العملية الثانية التي كانت المخابرات السوفييتية قد كسبت قبلها ضباطاً من القيادة النازية الألمانية ذاتها، فقد تم رفضها من قبل ستالين شخصياً مجدداً، وبعد اقتحام القوات السوفييتية عاصمة النازيين في عام 1945، فقد انتحر أدول هتلر في 30 نيسان حتى لايقع في أيدي الجنود السوفييت. 27 أيار (مايو) 2010

السبيل الى تعميق تجربة كردستان العراق



صلاح بدرالدين

متابعة الحياة اليومية في اقليم كردستان العراق ومهما شهدت من أحداث وحوادث مؤلمة في بعض الأحيان الى جانب التسارع الهائل في البناء والاعمار وتشبيد البنية التحتية في الاقتصاد وقطاعات الصحة والتعليم والثقافة في اطار الأمن المجتمعي والاستقرار وتعزيز حركة المجتمع المدني لن تكون سببا لغض الطرف ولوللحظاظ عن القضية المركزية الجامعة المتمثلة بمدى قدرة شعب الاقليم بمكوناته المتعددة ومؤسساته التنفيذية والاشتراكية والقضائية وأحزابه الحاكمة والمعارضة ومنظماته غير الحكومية في الحفاظ على انجازته الفدرالي التاريخي كشكل متقدم من حق تقرير المصير وتجربته الديموقراطية الوليدة الواعدة التي تحتاج الى الرعاية والتطوير المستمرين في ظل العراق التعددي الجديد المقام منذ سبعة أعوام على أنقاض أعتى الدكتاتوريات دموية واستبدادا في التاريخ الحديث.

الحرص الشديد ومن منظور قومي - انساني على انجازات اقليم كردستان بعد عقود من الكوارث والمعاناة وحملات الابداء يقودنا الى محاولة التعرف على ملامح المرحلة الراهنة والوقوف عليها بتمعن بما فيها من مكاسب وإيجابيات وما يعترئها من نواقص وما يواجهها من تحديات داخلية وخارجية ويدفعنا بالتالي الى استخلاص نتائج ملموسة قد يؤدي الاشارة اليها والدعوة الى تطبيقها تقديم خدمة للمساعي المبذولة من أجل تخطي الأزمات وابداء الحلول للمعوقات في مسيرة التقدم الحاصل بفضل التضحيات الجسام لشعب الاقليم بكل مكوناته وبعد نظر قيادته السياسية تجاه الأحداث والتطورات حلوها ومرها.

في تشخيص التحديات والمهام

هاجس الأمن هو الطاغى في كل العراق ومن ضمنه اقليم كردستان رغم تميزه بنوع من الاستقرار المعرض دوما الى الاختراق من الجهات الداخلية والخارجية اذا علمنا طول حدوده المتشاركة مع ثلاثة دول تحكمها أنظمة وحكومات لها أجنداث خاصة ومشاركة اما معادية للکرد أو حذرة من القضية الكردية أو لاتريد الخير لاقليم كردستان والنظام الفدرالي المتبع في العراق ككل فالإرهاب هو أول الأخطار التي يتعرض له الاقليم وحدث استشهاد الطالب الجامعي - سرديشت عثمان - أعادت مرة أخرى الى الأذهان مخاطر هذه الآفة وانعكاساتها السلبية على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية نرى في العديد من الدول يجري استخدام قوانين استثنائية طارئة على حساب الحريات العامة بحجة محاربة الارهاب وفي الاقليم الكردستاني تتم مواجهة الارهاب والحفاظ على أمن المواطن واستقرار المجتمع من دون اللجوء الى قوانين استثنائية خاصة مما يعني نجاح التعاون المثمر بين الحكومة والمجتمع المدني في التغلب على مخاطر الارهاب وهذا يعد أحد الأوجه المشرقة في خصوصية تجربة الاقليم ومبعث فخر شعبه مقارنة بالحالة القائمة في العديد من دول العالم والجوار ومن بينها سوريا التي تعيش حالة الطوارئ والحكم العرفي منذ أكثر من خمسة عقود تحت ذرائع واهية بهدف احكام التسلط وخنق المعارضة والحفاظ على نظام الاستبداد.

التحدي الآخر أمام شعب الاقليم يكمن في استكمال خطوات تطبيع الوضع الفدرالي من حسم أمر اعادة المناطق الكردستانية المقطعة لأسباب عنصرية والمختلفة عليها الى الحضن الأم وتنفيذ بنود الدستور بما فيها المادة 140 حول كركوك ومناطق أخرى وترسيم حدود الاقليم بصورة نهائية وفي ذات السياق حل الاشكالات بين هولير والمركز الاتحادي بخصوص النفط والغاز والصلاحيات والمستحقات والأمور العسكرية وغيرها ولا تقل أهمية مما سبق عملية تنشيط مساهمة الاقليم بقيادته السياسية وسلطاته التنفيذية والاشتراكية في القضايا الوطنية العراقية وفي المقدمة التهيء لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية والحفاظ على سيادة العراق واستقلاله من أية أطماع وخاصة من الجوار وتسريع العملية السياسية الديمقراطية بما في ذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمضي قدما في مسيرة التغيير في المنطقة الذي افتتحها ودشنها العراق الجديد منذ اسقاط النظام الدكتاتوري الشوفيني.

أما بشأن ترتيب البيت الكردستاني وهو تحدٍ داخلي كبير قد يحتاج الأمر الى جهود وتضحيات وبرامج وخطط مدروسة والمدخل كما أرى هو جعل الانتقال من منطق الثورة الى منطق الدولة أكثر سلاسة بحيث لا يتم الاخلال بالتوازنات الموضوعية على الصعيد الاجتماعي وفي مجالات الادارة بوضع العنصر المناسب في المكان المناسب حسب القدرة والكفاءة وليس الانتماءات الحزبية والجهوية ومن أجل تحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة لا بد من الاتفاق على الهدف الوطني الكردستاني والعراقي اضافة الى القومي الكردي وإستراتيجية تحقيقه والتوفيق ما بين استحقاقات مرحلة التحرر الوطني واستحقاقات الممارسة الديمقراطية والحسم في مسألة علاقة الدين بالسياسة والدولة على قاعدة (الدين لله والوطن للجميع)، الأمر الذي يحتاج الى حذر تسييس الدين أو أسلمة السياسة كما أن الساحة الكردستانية بأمر الحاجة الى مشروع قومي – وطني خاصة في المرحلة الانتقالية الراهنة علما أن القيادة السياسية الكردستانية كانت سباقا في الماضي وحتى قبيل سقوط الدكتاتورية في صياغة وطرح المشاريع والبرامج والديساتير حيث نلاحظ أن النخب الثقافية والجيل الشاب المواكب لتجربة الاقليم وحتى المواطن العادي لا يتوقعون عن طرح التساؤلات المشروعة حول الحاضر والمستقبل وعن المشروع الوطني ان وجد ومضمونه وأهدافه وآلياته. تساؤل آخر يشغل بال المواطن الكردستاني حول مصير الأحزاب التي فاتت أوانها ولن تكون ذات جدوى الا باعادة بنائها من جديد خاصة وأنها وبكل تاريخها النضالي المعطاء سابقا تحولت بعد استلام السلطة أو المشاركة فيها أو الاستفادة منها الى مصدر رئيس للاختلاف والمواجهة وحتى التقاتل حيث تحمل السلاح ويتم فيها التداخل بين السياسي والعسكري مما تهدد التماسك المجتمعي والروابط القومية والوطنية وانجازات شعب الاقليم مما تستدعي المصلحة الوطنية والقومية تجريد الأحزاب والجماعات من السلاح عبر استصدار قرار من البرلمان واعتبار الحكومة هي المسؤولة عن أمن المواطن والمنوطة بالسهرة على مصالحه عبر تجهزتها وسلاحها من جانب آخر اعتماد قرار آخر يفرض الحظر على أية علاقات حزبية خاصة سرية أو علنية من دون موافقة الحكومة خارج حدود الاقليم وبالأخص مع أنظمة وحكومات وأجهزة دول الجوار التي تقتسم الشعب الكردي الى جانب ذلك يمكن التفكير الجاد بمدى نجاعة البحث عن سبل أخرى لتفادي الوضع الناشئ من تقليص دور الأحزاب ومنها على سبيل المثال عبر مؤتمر شعبي عام تعددي يكفل مشاركة كل الأطياف والألوان الكردستانية أقواما ومكونات لاعادة اللحمة من جديد والتوافق على مشروع قومي – وطني جامع شامل يجيب على كل التساؤلات.

الأزمة في الحركة الحزبية في سائر أجزاء كردستان مستفحلة وان أي علاج من الجذور يجب أن يتم في الاطار القومي – الوطني معزز بحماية الجماهير الواسعة بعد فشل الاتفاقيات الحزبية الجانبية التي اما استندت الى مفاهيم العقلية الفئوية الضيقة بعيدا عن نهج – الكرداتي – الواسع والمنفتح أو اعتمدت المحاصصة أساسا لها كما في الحالة الكردية العراقية التي تحتاج الى حكومة قوية تحت أنظار البرلمان ومراقبته ومساءلته تطبيق الدستور والقوانين أي حسب منطق الدولة الحضاري وبذلك لن يعود شعب كردستان أسير انفعالات الأحزاب والجماعات وضحياتها بعد تجريدها من السلاح والصلات مع الجهات المعادية ولن تبقى تجربة الاقليم التاريخية الثمينة في مهب الريح ودرجة الخطر أما مسألة الاصلاح الحزبي فالتجربة الكردية وتجارب أحزاب التحرر الوطني في المنطقة أثبتت لنا أمرين : الأول - أن غالبية الأحزاب لم تعد قابلة للاصلاح بل تحتاج الى اعادة بناء من الجذور القاعدية تشمل تجديد التنظيم والقيادة والبرنامج الفكري – السياسي والوسائل والمهام بالطرق المنظمة المدروسة أما الثاني – استحالة اجراء الاصلاح أو اعادة البناء عبر أفراد كانوا رموزا للصراعات داخل الأحزاب وأججوا لاقتتال الداخلي ومارسوا الارهاب الفكري والعنف الجسدي بحق المقابل المختلف في مراحل وأوقات مختلفة.

ثلاث معضلات متداخلات



طارق حجي

1. الهوية: يوم 13 أغسطس، 1947 نام كل هندي مسلم كان قراره هوالبقاء في الهند كهندي، واستيقظ صباح 14 اغسطس 1947 أيضاً كهندي. أما الهندي المسلم الذي اختار ترك الهند وان يلحق بالكيان الجديد "باكستان"، فقد نام يوم 13 أغسطس كهندي مسلم، واستيقظ صباح اليوم التالي (14 أغسطس 1947) وقد أسقط كلمة "هندي" من صفته واستبدلها باسم جديد مشتق من كلمة "باكستان". ونظراً لأن خلق هوية جديدة لا يحدث بين ليلة وضحاها، فإن الحقيقة هي أن كل "هندي مسلم" اختار (مع تكوين باكستان) الا يبقى هندياً، فانه في الحقيقة قد اختار أن يسقط من صفته ك "هندي مسلم" كونه "هندياً" ويبقى صفة واحدة هي أنه "مسلم"! منذ تلك اللحظة، كان الهندي المسلم الذي اختار ألا يبقى هندياً قد أصبح ضحية أزمة هوية كبيرة... أي أنه اختار ان تكون هويته قائمة على أساس واحد هو الدين. فماذا احدث هذا الإنسان الذي كان "هندياً مسلماً"، ولكنه اختار إسقاط صفة الهندي من أساس هويته؟ إنشقت باكستان وإنقسمت الى دولتين (باكستان وبنغلاديش)، كما شهدت باكستان نصف دستة إنقلابات عسكرية وتحولت لدولة (في فترات طويلة) يحكمها عسكر نجحت إنقلاباتهم العسكرية... أما الهند، فلم تشهد أي إنقلاب عسكري، بل صار العالم يشير إليها كأكبر ديموقراطية في العالم... وبجانب الديمقراطية الهندية وباكستان العسكر، شهدت الهند نمو واحدة من أفضل المؤسسات القضائية في العالم، بينما لم يحدث شئ مماثل في باكستان، بل أن العسكر طالما تحكّموا في المؤسسة القضائية الباكستانية. وبينما تحلت الهند بوحدة من أفضل المؤسسات التعليمية في العالم، شهد التعليم في باكستان تدهوراً هائلاً، وشاعت المدارس الدينية التي ثبت أنها كانت ولا تزال من أكبر مفاخر العنف والإرهاب في العالم. وبينما قامت باكستان (مع شركاء عرب وغير عرب) بتغذية تنظيمات العنف الإسلامية بأهم كوادر هذه التنظيمات، فإن المجتمع المسلم داخل الهند (وعدد مسلميه أكبر من عدد مسلمي باكستان) لم يغذ منظمات العنف الإسلامية هذه بأية نسبة تذكر من أفرادها. لماذا؟ لأن الهندي المسلم الذي اختار أن يبقى مواطناً هندياً لم يصبح ضحية أزمة الهوية التي طحنت الهندي المسلم الذي إختار ألا يبقى هندياً منذ 14 أغسطس 1947... وإزمة الهوية هذه، هي التي صاغت مسيرة ومصير باكستان والباكستانيين: إنشفاق الدولة لدولتين هما بنغلاديش وباكستان، ثم سلسلة الإنقلابات العسكرية، ثم حكم العسكر وإجهاض المسيرة الديمقراطية، وبمحاذاة ذلك: تراجع مستويات التعليم وعدم إستقلال القضاء، ناهيك عن بذور العنف وهشاشة السلام الإجتماعي... ولا يستطيع أي مفكر معني بأوجه الخلل (متعددة الأبعاد) في مجتمع كالمجتمع المصري أن يتجاهل أزمة الهوية الباكستانية التي يشهد المجتمع المصري (ومجتمعات عربية أخرى) أزمة هوية تتشابه مع أزمة الهوية الباكستانية في لبها أي تأسيس الهوية على أساس الدين وليس المواطنة.

في سنة 1938 اصدر الدكتور طه حسين كتابه الأهم (مستقبل الثقافة في مصر). وعلى كثرة ما تناوله الدكتور طه حسين في هذا الكتاب، فقد تناول موضوع الهوية من خلال سؤاله الكبير عن كون ثقافياً: هل نحن جزء من العالم العربي؟ أم نحن جزء من العالم الاسلامي؟ أم نحن جزء من حوض البحر المتوسط؟.... ويمكن أن نضيف لتساؤلات الدكتور طه حسين: أم أننا جزء من أفريقيا، بحكم الموقع الجغرافي؟

وفي إعتقادي أن سنوات العقود الستة الأخيرة قد أحدثت إرباكاً شديداً عند المصريين فيما يتعلق بكنه هويتهم. والدليل على ذلك أننا لوسألنا اليوم عدداً من المصريين فمن المؤكد أننا سنجد بين الإجابات من يقول أننا مسلمون، وغيره من يقول أننا عرب، وغيره من يقول أننا مصريون. ومن مسببات الإرباك في هذه المسألة شديدة الأهمية عاملان وهما تركيز العهد الناصري في مصر على الهوية العربية ثم ميل ثقافة ما بعد عبد الناصر (تدريجياً) لجانب الهوية الإسلامية. ومصر اليوم في حاجة ماسة لجهود ثقافية وإعلامية وتعليمية تهدف كلها لإزالة حالة الإرتباك والخلط التي أصابت هذه المنطقة شديدة الأهمية في حياة المصريين المعاصرين العقلية. وفي إعتقادي الشخصي أن مصر بحاجة لصلح مع نفسها فيما يتعلق بمسألة الهوية. وهذا الصلح لا يمكن الوصول إليه بتغليب جانب من جوانب الهوية المصرية على الجوانب الأخرى. فيقيني ان الصيغة الأنسب للحالة المصرية هي الدفاع الثقافي عن تركيبية الهوية المصرية (أي عن حقيقة كونها مثل "البصلة" تتكون من عدة رقائق). فهذا الدفاع هو الوحيد القادر على إزالة الإرتباك ومنع التحزب والفرقة. كما أنه الوحيد المعبر عن حقيقة الحالة. فمن المؤكد أن الثقافة الإسلامية هي لاعب رئيس في تكوين الهوية المصرية، ولكن من المؤكد أنها ليست هي اللاعب الوحيد. ومن المؤكد أن الثقافة العربية هي لاعب رئيس في تكوين الهوية المصرية المعاصرة، ولكن بنفس القدر فمن الخطأ الزعم بأنها هي اللاعب الوحيد. (وقد يكون من الضروري هنا أن ألفت الإنتباه لحالة الزعيم الوطني القبطي مكرم عبيد والبطيريك المصري المعاصر البابا شنودة الثالث، إذ أن المؤكد أن اللغة العربية مثلت في حالتين الخطابية والشعرية أداة رئيسية من أدوات دوريهما المؤثرين، وبالتالي من معالم هويتهم).

وخلاصة القول، أن موقع مصر الجغرافي هو الذي تسبب في تركيبية هويتها (أي كونها هوية ذات عدة رقائق). وغرس اليقين بتركيبية الهوية المصرية بأبعادها العربية والمسلمة والقبطية والبحر متوسطية هو البديل الوحيد لإنحراف عربة الهوية المصرية إلى طريق تماثل الطريق التي سارت عليه عربة الهوية الباكستانية. ولا توجد أمامي أداة لإصلاح حالة الإرتباك الشديدة في بوصلة هويتنا المصرية إلا من خلال النظام التعليمي. والتحدي هنا ليس كبيراً فقط، وإنما بالغ التعقيد. فمن السهل للغاية حشور برامج التعليم ومواده بما يدعم الإنتصار لهوية عربية صرف أي خالية من الأبعاد الأخرى. ومن السهل للغاية أيضاً تخريج أبناء وبنات المجتمع بفهم للهوية يربط بينها وبين الدين. ولكنها كلها خيارات تحمل في طياتها من بذور تشقق المجتمع وإنزاله في نفس الوقت عن العصر الكثير. أما الخيار الأسلم والأصح فهو صعب للغاية بطبيعته، اذا يتمثل في مادة تعليمية تعلم أبناء وبنات المجتمع أنهم في المقام الأول والأخير (مصريون). كما تعلمهم أن مصريتهم هي ثمرة تاريخ مصري قديم وحقبة قبطية وقرون إسلامية وثقافة عربية والعديد من المؤثرات المرتبطة بموقع مصر كأحد الدول الرئيسية على البحر

المتوسط. ولكن هذا الخيار الصعب هو الخيار الوحيد الذي يحقق في آن واحد غايتين كبيرتين: أما الغاية الأولى، فهي السلام المجتمعي والإنسجام والتناغم بين مكونات المجتمع. وأما الغاية الثانية فهي القدرة على اللحاق بمسيرة التقدم الإنساني.

2. التعليم: تكاثرت في الفترة الأخيرة الكتابات والحوارات التي ركزت على رسالة أساس جوهرها أن إيجاد نظام تعليمي عصري وخلّاق هو الحل للأحد لكل مشكلات واقعا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما أن ذلك هو المنقذ الوحيد من شيوع فهم وتفسيرات للدين مناقضة للعلم والعصر. ولكنني أظن أن هناك خلطاً واضحاً بين العديد من الأمور المتصلة بهذه القضية ذات الأهمية القصوى. فالبعض لا يستطيع أن يرى أن الانتظام (الضبط والربط) وإن كان ضرورياً في كل المؤسسات التعليمية (بل وفي سائر المؤسسات) فإنه لا يصنع تعليماً عصرياً وخلّاقاً ومواكباً لتحديات زماننا. كذلك فإن البعض يرى في إنشاء مزيد من الأبنية التعليمية حلاً للمشكلة. والحقيقة أن جوهر التحدي (في هذا الشأن) إنما يتعلق بثلاثة أمور: الأول، هو الفلسفة التعليمية والثاني، هو المادة التعليمية (أوما يسمّى بالمقررات) والثالث، هو المعلم.

أما الفلسفة التعليمية، فأعني بها أن يكون لدينا إجابة مصاغة في شكل رسمي عن السؤال التالي: ما هي أهدافنا من التعليم؟ وهنا فنحن بصدد البحث عما يسمّى في علوم الإدارة الحديثة بالرؤية (vision). ويمكن أن تكون رؤيتنا في هذا المضمار (المجرد إعطاء مثال) كالتالي: تهدف المنظومة التعليمية في مصر لتكون مواطن ومواطنة ينتميان للعصر ويؤمنان بالعلم والإنسانية والتقدم ويمتلكان أدوات البحث والحوار والنقد والتعامل مع معطيات العصر العلمية والبحثية ويؤمنان بأن العلم والتكنولوجيا قادران على خلق شروط حياتية أفضل كما يؤمنوا بعالمية المعرفة والعلم ويكون بداخلهم توازن بين الفخر بماضي مجتمعهم والحرص على انتماء مستقبلهم للعصر والعلم والمدنية". كما يجب أن يكون من أهداف المنظومة التعليمية غرس قيم التقدم في عقول وضمائر أبناء وبنات المجتمع. وأهم هذه القيم هي إعلاء قيمة العقل والتدريب على قبول النقد وممارسة النقد الذاتي والإيمان بالتعددية والسماحة بكل صورها وأشكالها وقبول الآخر واكبار قيمة العلم والتقدم والإيمان بالإنسانية والعيش المشترك بين الثقافات المختلفة وتقديس حقوق الإنسان والإيمان بحقوق المرأة كشريك في صنع واقع أفضل. وومن المهم للغاية أن تشير الفلسفة التعليمية لحتمية الانتقال من المنظومة التعليمية الراهنة القائمة على التلقين والحفظ واختبارات الذاكرة لنظام حديث يقوم على إعلاء قيمة التفكير الحر والمبادرة والحوار والجدل والاختلاف وتنمية القدرات الإبداعية للتلاميذ والتلميذات حتى لو وصل ذلك لحد اختلاف التلميذ أو التلميذة مع وجهات نظر المعلم أو المعلمة".

وأما المادة التعليمية فيجب من جهة أن تكون مجسدة ومشخصة وخادمة للفلسفة التعليمية التي يتفق عليها، وأن تكون من جهة أخرى مواكبة لأحدث معطيات العلوم التطبيقية والاجتماعية. أما المدرس (وهو لب المنظومة التعليمية)، فيجب من جهة أن يكون قادراً على تحويل الفلسفة التعليمية إلى واقع يتمثله أولاد وبنات المجتمع، كما يجب أن يكون قادراً على الانتقال بالتلاميذ والتلميذات لنظم تعليم قائمة على حرية التفكير والحوار والجدل والبحث والنقد والاختلاف.

3. الديمقراطية: رغم كل ما يقال (من قبل البعض) عن أن لكل ثقافة ديموقراطية الخاصة بها، فإن الحقيقة التي لا مهرب منها أن جوهر الديمقراطية لا يتبدل من مكان لآخر. وجوهر الديمقراطية ثلاثة أمور: أولاً، أن يأتي الحكام للحكم بإرادة شعبية حرة. ثانياً، أن يحكم الحكام بقواعد دستورية يكونوا خاضعين لها كما يكونوا قابلين للمساءلة أثناء وبعد فترة الحكم. ثالثاً، أن يترك الحكام الحكم بشكل دستوري وألا تكون فترة (أوفترات) حكمهم مؤبدة.

ومما لا شك فيه أن كل القوى التي هي غير ديموقراطية بطبيعتها تحاول الآن في العديد من المجتمعات أن تختزل الديمقراطية في عملية الاقتراع أي في صندوق الانتخاب. والحقيقة أن جوهر الديمقراطية الحقيقي ليس هو الانتخاب وإنما تدرج عملية الاختيار من البداية للنهاية. فالديموقراطية هي دستور عصري بمجتمع مدني ناضج، ومؤسسات فاعلة بهذا المجتمع المدني، وأحزاب متساوية في الحقوق والواجبات والفرص، وقضاء عصري مستقل، ونظم لضمان المساءلة والشفافية، واعلام ناضج تجاوز طور الصراخ والفضائح، ثم أخيراً عملية الاقتراع.

ولا شك أن هناك علاقة جدلية واضحة ومؤكدة وفاعلة بين قضيتي الهوية والتعليم من جهة وبين قضية الديمقراطية من جهة أخرى. فالارتباك الحادث في منطقة الهوية يؤثر تأثيرات سلبية بالغة على عملية الاختيار التي هي جوهر الديمقراطية ويجب أن يقال نفس الشيء عن التعليم. فالتعليم العصري الحر القائم على الإبداع وإطلاق العنان للتفكير وحرية النقد والإعلاء من شأن العقل هي كلها عناصر تحول العملية الديمقراطية من أطر شكلية وهيكلية إلى آلية حقيقية لتحويل الاختيار إلى قرار.

كوردستان بحاجة الى ضربة معلم!



مير ناكراه يي - كاتب بالشؤون الإسلامية والكوردستانية

[حكاية ضربة معلم] 7

{أفضل الحكام من شابه الظل عند رعيتيه، يليه الحاكم الذي يحبون ويحمدون، فالذي يخافون ويرهبون، فالذي يكرهون ويحتقرون. إذا لم تمنح ثقتك للناس أولاً لن تستطيع الحصول على ثقتهم! لاو- تسو/500 - 600 ق. م / حكيم وفيلسوف صيني.

• بسبب طغيان الحكومة السابقة على مستوى الحريات والسياسة والحقوق والحكم وثروات الشعب وكرامته وانسانيته. ولأجل سلطوتها وسياستها الاكتنازية - النهبية لخيرات البلاد تردت هذه الأوضاع كثيرا، وبخاصة الاقتصادية والمعيشية منها للمواطنين. لذا اضطر قسم كبير منهم للهجرة نحوالبلدان الأخرى بحثا عن الأمن والسلام والحرية والاستقرار والكرامة والعيش السعيد!.

على هذا ناشد المعلم الرئيس ووجه دعوة خاصة الى أبناء شعبه في خارج البلاد للعودة الى أحضان الوطن والشعب، حيث ينتظرونه ببالح الصبر. يذكر ان الكثيرين منهم كانوا أصحاب كفاءات علمية ومعرفية واقتصادية وصناعية ومهنية. للوهلة الأولى لم يصدق المواطنون خارج البلاد أقوال ومناشادات المعلم الرئيس، ولم يصدقوا أيضا عدالة الحكومة الجديدة. لهذا فأنهم شكلوا وفدا رفيع المستوى للذهاب الى الوطن لتقصي الحقائق ميدانيا، ولدراسة الحكم والحاكم والحكماء الجدد عن كتب. وصل الوفد الى الوطن، وكان في استقبالهم العديد من المسؤولين الرسميين. أمضى الوفد فترة في البلاد وهم يحققون ويراقبون الأوضاع بمنتهى الدقة. مضافا اجتماعهم بالمعلم الرئيس والعديد من أقطاب الحكم الجديد. بعدها خرج الوفد بنتيجة هي: ان الحكومة الجديدة بقيادة المعلم الرئيس هي فعلا الحكومة المبتغاة والقيادة المرجوة، التي طال انتظار مجيئها وولادتها!.

عاد الوفد الى بلاد المهجر فأجتمعوا مع مواطنيهم فقدموا لهم تقريرا شاملا عما لمسوه عيانا في البلاد بعد وصول الحكومة الجديدة، مع القول: علينا جميعا وبأسرع وقت ممكن العودة نحوالوطن والشعب. وعليه سارع المواطنون في بلدان المهجر كلها في العودة الى البلاد. وبالفعل وصل القسم الأعظم منهم بسلام الى أرض الوطن، وكان في استقبالهم المعلم الرئيس نفسه والعديد من المسؤولين البارزين الحكوميين. بعد الاستقبال الرسمي والحر والمفعم بالحب والمودة والاخلاص ألقى على أسماعهم خطابا هاما. ومما قاله المعلم الرئيس: أيها الاخوة والأخوات، ويا أبنائي وبناتي أنتم أحبائنا وأعزائنا. نحن نرحب بكم بأجمل وأحر آيات الترحيب والشكر والامتنان الكبير لعودتكم السعيدة المباركة الى حيث شعبكم ووطنكم. لقد تحملتم الكثير من المصاعب والمتاعب داخل البلاد وخارجها. وقد ناضلتم بأخلاص واينثار يستحق التقدير والتثمين. كان من حقكم الهجرة بسبب طغيان الحكومة السابقة وجورها ودكتاتوريتها المطلقة. هذا الوطن الحبيب الجميل والمليء بالخيرات والثروات هولنا ولكم وللمواطنين كافة، وبدون أي استثناء!.

لذا فإن هذا الوطن بحاجة اليكم، والى المواطنين عموما بعد الحكومة العادلة الى البناء والتطور والتطوير والتقدم والازدهار والرخاء والحرية والعدل الاجتماعي والأمن والسلام. على الشعب كله، وبخاصة المثقفين منهم أن يكونوا دائما على درجة كبيرة من اليقظة والحذر والاحتياط والوعي الاخلاصي والنضال الايثاري على كل الصعد. وذلك لعدم تكرار كارثة ومأساة الحاكم السابق والحكومة السابقة مرة أخرى في البلاد. بهذه الكلمات أنهى المعلم الرئيس لقاءه المباشر مع المواطنين العاندين الى ديار الوطن ! وهكذا فقد انصبت اهتمامات الحكومة الجديدة على الأهم فالهام في خططها وبرامجها تجاه المجتمع والوطن. ومن اهتمامات وأولويات الحكومة الجديدة كانت كما يلي:

1 - العناية السريعة بقضية المستشفيات والأدوية وصناعاتها وآلاتها والمراكز الصحية في جميع أنحاء البلاد. اذ ان الحكومة الجديدة ألغت كل الامتيازات والتميزات في القطاع الصحي بين المواطنين. لأنه كان في النظام السابق مستشفيات خاصة ومجهزة على كل المستويات الطبية العالية، لكنها كانت فقط للطبقة الحاكمة وعوائلهم وبناتهم. لذا كان الكثير من المواطنين الفقراء حيث كانوا أكثرية، أو من ذوي الدخل المحدود كانوا لا يتمكنون من الاستفادة أبدا من تلك المستشفيات !.

2 - الغاء جميع التبعيضات والخصوصيات في القطاع التعليمي. اذ كانت الحكومة السابقة اختصت مدارس وثانويات ومعاهد وجامعات، وبمناهج تعليمية خاصة لذويها والمقربين منها فقط!.

3 - الاهتمام الكبير بقضية الزراعة. وذلك عن طريق تطوير وتحديث جميع أنواع الزراعات في البلاد. واحياء الأراضي الزراعية بعدما أن أهملتها الحكومة السابقة، لكي تصل البلاد سريعا الى حد الاكتفاء الذاتي، ومن ثم الى التصدير. وذلك لا يتم الا بالدعم والتأييد والتشجيع للمزارعين والفلاحين وتزويدهم بكل الامكانيات المالية والآلية وغيرها.

4 - انشاء ادارات خاصة وفعالة للعناية السريعة بالغابات والحيوانات والطيور والمحافظة عليها. وذلك بسنّ تعاليم قانونية بعدم تلويث البيئة وقطع أشجار الغابات، أو قتل الحيوانات والطيور!.

5 - الاهتمام الكامل بالطرق والمواصلات، وبخاصة في مناطق الأرياف والقرى النائية، وامدادها بكل وسائل الصحة والعمل والمواصلات والراحة والعيش الرغيد.

والى جانب ما ذكر من اهتمامات الحكومة الجديدة على الصعيدين النظري والعملي - التطبيقي، فإنها أيضا اهتمت بأهتمام بالغ

بقضية حرية التعبير عن الرأي والنشر في البلاد. إذ انها قرّرت انه بحكم القانون لا يجب بأيّ نحوالتعرض لأهل العلم والمعرفة والنشر والاعلام بأيّ مكروه وسوء وأذى! كما لايجوز لأيّ جهاز حكومي كاننا من كان الحاق الأذى بالمذكورين لكتاب ألفه، أولرأي عبّر عنه، أولكلام تحثّ به، أولمقالة نشرها. ذلك ان القلم يرد عليه بالقلم والدليل بالدليل ! وقد كانت الحكومة السابقة بالعكس تماما. إذ انها ألغت حرية التعبير والنشر. لذلك تعرض الكثير من المفكرين والمثقفين والاعلاميين الى الاغتيال والاعدام والمطاردة والاعتقال، بسبب كتب وأبحاث، أولاجل دراسات ومقالات نشرها حول طغيان الحاكم والحكم والحكومة، وسياساتها القمعية، الاستبدادية، النهبية والاكنتازية !!.

[حكاية ضربة معلم] 8

{ بالعدل ركب كل العالم، فجزئياته لا تقوم بالجور!} سقراط – حكيم وفيلسوف يوناني – 399،470 ق م –

{ من يتسامح مع الجريمة يغدوشريكا فيها!} فولتير مفكر فرنسي.

{ ان الرجل الذي يفضح عيوبه أمام الناس هوسيدي، حتى لوكان خادمي} غوته شاعر ومفكر ألماني.

لقد أصبحت البلاد في ظل النظام الجديد غير التي كانت أيام السلطنة السلطوية السابقة. وذلك من جميع النواحي السياسية، الاقتصادية، الصناعية، الصحية، الزراعية، الأمنية، الاعلامية، الدبلوماسية، الثقافية، التعليمية والمعيشية وغيرها من نواحي الحياة. لهذا استفرد النظام الجديد بالأخبار والتقارير الاعلامية والسياسية ايجابيا على مستوى العالم كله. إذ لم يمض سوى بضعة أشهر حتى تسارع وزراء الخارجية لحكومات الكثير من بلدان العالم الى زيارة البلاد، واللقاء بالحكومة والرئيس المعلم، مع الطلبات الرسمية لاجل تمهيد زيارات القمة بينهم، وبين أقطاب النظام الجديد. لكن وزارة الخارجية ردت عليهم بلطف واحترام ودبلوماسية: ان أوضاعنا غير مساعدة الآن. لذا من الأفضل تأجيل زيارات القمة الرسمية الى أجل مسمى. والأمر الهام والملفت للنظر ان الكثير من جامعات العالم ومراكز البحث العلمي والسياسي والانساني تقدمت بدعوات رسمية راجية من المعلم الرئيس زيارة بلدانهم للقاء محاضرات حول أصول الحكم والسياسة وحقوق الانسان! ومن جانب آخر لم تنقطع وفود الاعلاميين والمراقبين والمفكرين والمثقفين في العالم من زيارة البلد، مع محاولات اللقاء واجراء المقابلات مع قادة الحكومة الجديدة، والاطلاع مباشرة على ما حدث في البلد من تقدم وازدهار وأمن ورخاء! هذا بالإضافة الى الوفود العلمية والصناعية والثقافية والتجارية والفنية والزراعية والسياحية. لذا غدت البلاد تحت رعاية الحكم الجديد محط أنظار، ومركز جذب للعالم وشعوبهم وحكوماتهم. وقد وصل الأمر الى حد ان الكثيرين من الناس في الدول الضعيفة، أوالمنهكة اقتصاديا، أوالدكتاتورية المستبدة سياسيا هاجروا ولجأوا اليها للاستقرار والأمن والعمل!

وفي هذا الشأن سنت الحكومة الجديدة مقررات قانونية خاصة هي:

1 - على الحكومة قبول واحترام الذين يلجأون ويهاجرون اليها.

2 - تأمين الخدمات الصحية والمعاشية اللانقة لهم.

3 - افتتاح دورات مهنية ولغوية وتعليمية لهم.

4 - المولدون الجدد من المهاجرين واللاجئين يعتبرون مواطنين للبلد.

5 - توفير الأجواء لتلقي أولادهم الدراسة من الابتدائية وحتى الدراسات العليا منها.

6 - خلال اقامة المهاجر / اللاجئ بضع سنوات قلائل في البلد يزود بجنسية المواطنة.

7 - المهاجرون / اللاجئون أحرار في استخدام وتنمية لغاتهم القومية، وفي عاداتهم وتقاليدهم. وهكذا فهم أحرار في ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية.

وهكذا فقد تمكن البرلمان من تخطى مرحلة هامة هي صياغة دستور جديد دائم للبلاد، وقابل للتنقيح والاضافة عبر البرلمان، ما عدا بعض المواد الثابتة منه مثل الانتخابات الدورية، وعدم جعل الرئاسة وراثية توريثية، والفصل بين السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية. وبهذه المناسبة تم اجتماع هام في مقر البرلمان ضم أقطاب الحكومة الجديدة كلهم. وافتتح الاجتماع رئيس البرلمان قائلا: تغمرني السعادة والغبطة العظيمة وأنا أقف بينكم، وفي خدمتكم والشعب والبلاد، وفي هذا المكان المبارك لكي أتحدث اليكم عما آلت اليه البلاد بعد ازاحة السلطة السابقة، وعقب استقرار النظام الجديد. ان الفرق أيها الاخوة والأخوات لكبير جدا بين أمس واليوم، وربما لايقارن، وسيكون أفضل بعد اليوم، وفي المستقبل أيضا. بالأمس القريب

كانت البلاد في ظلمة حالكة، وتحت كابوس مشؤوم شديد الثقل والوطنة. وكان يحكم البلد كما نعرف جميعا حاكم دكتاتوري غاشم وحكومة مستبدة. وقد كانت هذه الحكومة تسير وفق ما كان يقرره ذلك الحاكم الطالح الفاسد الطاغية.

أما البرلمان فكان لا حول له ولا قوة ولا شجاعة ولا اخلاص كذلك. إذ كان غالبية أعضائه على هذا الوصف. انهم كانوا يتحاشون قول الحق والصدق والعدل. انهم كانوا لا يطرحون مشاريع اخلاصية لصالح البلد وأهله. انهم كانوا دائما يرددون بكلمة [نعم] للحاكم السابق، ولحكومته وأوامره. بيدوانه شطبوا من مخيلتهم وذاكرتهم كلمة وفلسفة [لا] المقدسة جبا وخشية على رواتبهم، أوطردهم من البرلمان. لذا نحن كبرلمان وحكومة وكشعب نرفض برلمانا على هذا النمط المسخ، ولا نريد أعضاء برلمان كأعضاء البرلمان السابق! ذلك ان عضوا البرلمانية هو منتخب من الشعب. وقد انتخبه الشعب لأجل أمانات ومهام لتمثيلها هو بصدق واخلاص وحرص وشجاعة. وهو أيضا يمثل ضميره وآلامه وآماله وتطلعاته اذن، عليه أن لا يخون الأمانة، وأن يكون قوي الاخلاص والحرص والشجاعة. وأخيرا فأني أرى، كما يرى أعضاء البرلمان والحكومة كذلك أن يبقى المعلم الرئيس كرئيس أعلى للبلاد، لما قدمه من كبرى الخدمات والتضحيات للشعب والبلاد! وبعد حديث نيس البرلمان تحدثت رئيس الوزراء، حيث انه أيضا تطرق في كلامه الى أوضاع البلاد سابقا وحاليا، مع تقديمه تقريرا كاملا عن نشاطات وخدمات حكومته في العهد الجديد. وبعده جاء دور المعلم الرئيس. وقد أراد هو أن يكون في الأخير متحدئا، فنهض من مكانه واتجه الى منصة البرلمان، حيث قام الحاضرون كلهم تقديرا واحتراما لشخصيته الانسانية – الايثارية والتواضعية الفريدة من نوعها. وبعدها نظر المعلم الرئيس الى قاعة البرلمان الكبرى وحضارها بكل أدب واحترام ووقار، والبسمة والبشاشة والبراءة وعلامات الصدق تلومون وجهه. سكت برهة، ثم بدأ بالحديث فقال: أحبيكم أيتها السيدات الأفاضل والسادة الكرام من صميم قلبي، وبحرارة واخلاص كبير. وهكذا شعبنا بأسره في ربوع البلاد كلها.

اني أحمد الله تعالى كثيرا على ما نحن عليه الآن من حكومة عادلة، وبرلمان فعال وجريء ومخلص للبلد وأهله. مع وزارات وادارات عسكرية وأمنية واقتصادية وصحية... على مستوى المسؤولية والتضحية والايثار والاخلاص للشعب والوطن. وكما تحدث الأخ رئيس البرلمان والأخ رئيس الوزراء وقارنونا بين الأوضاع الوطنية والشعبية في العهدين السابق والحالي، انه بالفعل قد حصل تغيرات ونجاحات على كل الصعد. لكن علينا أن لا نكتفي بذلك، بل الواجب يحتم علينا تقديم المزيد والمزيد، والمضي قدما، وبخطى خدمتية اخلاصية نحو الأمام، حيث أمامنا طريق طويل لا نستطيع أن نشقه، وأن نسلكها إلا بالعمل الجاد والتخطيط والبرمجة والدراسة الصحيحة!.

ان القسم الأعظم والأهم من التطور والتقدم والازدهار والرفاه والرخاء لم ينجز بعد، وهو بانتظاركم فكونوا أهلا لها. وهو كذلك بانتظار تفعيل الخطط العريضة والبرامج التفصيلية، حيث من خلالها ستنتقل البلاد وشعبها الى مستويات أرقى وأفضل وأعلى!. لذا علينا أن نعلم جميعا وباليقين اننا كمسؤولين هي مسؤولية مؤقتة وأمانة عظيمة قبلناها. لهذا فإن الواجب الواجب الانساني والوطني والأخلاقي والوجداني والقانوني يفرض علينا التصرف مع هذه الأمانة بكل اخلاص وثقة ونكران ذات ومحبة، ووفق مبادئ الدستور. وكما تعلمون فإن أولى مبادئ الدستور هي كرامة المواطن وعزه وانسانيته وأمنه وسلامته وفاهه ورخاءه وازدهاره، وتأمين كل ما يرتقي به نحو الأفضل تعليميا وتربويا وانسانيا وثقافيا ومعيشيا. وعليه يجب أن نتذكر دائما اننا هنا في البرلمان، وفي الحكومة، وفي الأماكن والمسؤوليات الأخرى من أجل الشعب والبلاد فقط، فإذا لم يكن هنا، وهناك شعب اذن، ليس لوجودنا ومسؤولياتنا أي معنى. ثم الأمر الآخر الذي يجب أن نعلمه هو انه لا يتوهم حاكم، ورئيس، أو قائد انه أفضل من سائر المواطنين. وهذا التوهم الانحرافي، مع عوامل أخرى تصنع الاستبداد والمستبد، وتخلق الدكتاتور والدكتاتورية والسلطات القمعية والنهيبة – الاكتنازية في البلدان!.

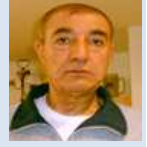
في الحقيقة ان الرئيس العادل، والحكومة العادلة لا تستحوذ وتتهب ثروات شعبها وبلدها، وانها لا تكتنز الأموال، ولا تشيد القصور الفخمة على حساب الشعب والوطن وخيراتهم. وكذلك فأنها لا تغتصب الأراضي والمزارع الوطنية للشعب. وكما قلنا مرات انه يجب أن يعرف الشعب المرتبات المالية الشهرية، أو السنوية لرئيس البلاد، ولرئيس الوزراء ووزراء وأعضاء البرلمان وسائر المسؤولين في البلد. ذلك ان تلك المرتبات والرواتب هي ملك الشعب، ومن ثرواته الوطنية العامة. وان هؤلاء ليسوا فوق الشعب والبلاد والقانون!. واذا حدث – مثلا – تطور في الحسابات المالية لرئيس البلاد [أو أي مسؤول آخر] بأن ارتفعت أمواله وحساباته المالية بسرعة الريح، أو ثبت ان لديه شركات وأموال داخل البلاد وخارجها. في هذه الحال لا شك انه قد خان الأمانة. لذا يجب أن يحاسبه القانون أما القضاء العادل ليقول له: [من أين لك كل هذه الأموال والثروات]؟! عندها تصدر تلك الأموال والثروات فتعاد الى خزينة الحكومة الوطنية، ومن ثم عزله ومحاكمته ليفصل القضاء أمره بحسب القانون! على هذا فالصواب هو أن يكون الشعب مسلح دائما بالوعي الصادق، وباليقظة والحذر. أما اذا كان بغير ذلك، وبخاصة المثقفين منهم فإن هذا الرئيس، أو ذاك سيبقى على عرشه القهري من خلال جبروته وطغيانه السلطوي. وسيبقى كذلك مستبدا بالحكم، وناهبا للثروات، ومصادرا للحقوق والحريات!.

وكلمة أخيرة حول ما تحدثت به الأخ رئيس البرلمان أقول: لقد ألمني وأسفني الى أبعد حد ما طرحه السيد [...] رئيس البرلمان حول بقائي الى ما لانهاية كرئيس للجمهورية. وقد أخطأ كثيرا فيما قال، وفيما ذهب اليه، حيث انه يتناقض مع العدالة

الاجتماعية والانسانية والمساواة ومبادئ القانون. هذه المبادئ التي تصرح بالانتخابات وتداول السلطة سلميا وحضاريا في البلاد. ان هذه الآراء تؤسس للاستبداد والحكم التوريثي في البلد اذن، علينا أن نتخلص من هذه العادات السيئة والثقافات السلبية والخطيرة في نفس الوقت، لأنها بالنهاية تجر البلاد نحو الكوارث والمآسي، وأنتم تعلمون جيدا كم عانى شعبنا وبلدنا من ذلك سنوات طوال. لذا أنا أرد بالنفسي القاطع والجازم على ما طرحه الأخ رئيس البرلمان للأسباب التي أتيت على ذكرها. ثم انني على يقين بأنه في مجلسكم واجتماعكم هذا، وبين الشعب شخصيات كثيرة أكثر مني ذكاء واخلاصا وحبا وحرصا على البلاد وشعبها !!.

هكذا أنهى المعلم الرئيس والقائد الحكيم حديثه الهام في البرلمان.

حول حلقة تداول ونقاش حول المركزية الديمقراطية كنظام ح 1



قهار رمكو

نشر اكثر من موقع كردي يوم 23 أيار 2010 تحت عنوان: " حلقة تداول ونقاش حول المركزية الديمقراطية كنظام إدارة- في الأحزاب الكردية في سوريا "

الاخوة القراء: اقول بحزن وألم شديدين كل من يتمعن في الصور المنشورة قليلا سوف يعرف ما آل إليه الوضع في سوريا بشكل والوضع الكردي بشكل خاص. باعتبار إن الأخوة والاساتذة أغلبهم من المتمرسين في النضال الكردي وهم: **فيصل يوسف - نصر الدين إبراهيم - فؤاد عليكو- صالح كدو- بافي أحمد - غربي حسو- دهام حسين - أحمد حيدر - أمجد عثمان - لقمان حسين - إبراهيم اليوسف.** إلى جانب أنهم جميعا من ذوي الخبرة والتجربة والشهادات العالية وهوبداية لقاء مشترك وكأنهم في عزاء حيث الحزن من العلامات البارزة في المشهد والتقاطع القوي بينهم حقا سيأمؤهم في وجههم تبان مع كل التقدير لهم على جهودهم الخيرة انهم موقع احترام شعبنا وأكن لهم كل التقدير والاحترام والعذر ليس فيهم بل في النظام العنصري الحاقد على كل نفس ديمقراطي حقوقي !!.

الأخوة القراء: اي كان موضوع اللقاء بين الأخوة الحضور للمناقشة يتمحور حول نقطتين:

الأولى - تداول الرئاسة - سكرتارية الحزب بشكل سلمي.

الثانية - السير على المركزية الديمقراطية من قبل قيادة الحزب.

الاخوة القراء أولا: اشجع الاخوة والسادة الحضور على اللقاء معا وسيشجعهم العديد في حال يستمروا بشكل دوري:

أ - يتجاوزوا حدود بقاء المناقشات فوقية !.

ب - قيام كل طرف حزبي بالمناقشات مع الكوادر والعناصر المنطقية على مستوى البلاد لبناء ارضية تفاهم جدية قبل الدخول معا في هذه المجالات الحيوية أولا.

ت - أن يتجاوزوا حدود تلك المناقشات من قبل الاخوة الحضور الى القيادات والكوادر الكردية الأخرى من المخالفين معهم بجرأة وشجاعة المناضل وبكلمة طيبة تحل العقد.

ث - التركيز على كيفية معالجة الأوضاع الحالية على المستوى الداخلي معا في محاولة لفتح طاقة الأمل للتوجه نحو اتحاد كردي على الأساس الكردائيتي - مرجعية - مجلس الالم التعاون معا بشكل جدي.

ج - الاحزاب أنشأت في الداخل الوطني ومن اجلها ويقع عليهم العمل في ضمن ساحتهم او لا حتى يسهل عليهم الامر في مواجهة هذه الهجمة الشرسة ولي ثقة قوية بانهم سينجحون فيها !.

ح - العمل على تشكيل لجان من اجل منهاج جديد - نظام داخلي

خ - التركيز على توحيد الجهود ضمن قوانين وحقوق محفوظة

الاخوة القراء: بالنسبة للنقطة الأولى: التداول في استلام موقع قيادي وتغيير سكرتير الحزب. الذي سبق وأن ذكرته للأخ

الأستاذ فؤاد عليكوفي غرفة غربي كردستان وشكرته على رحابته صدره حين استلم الأستاذ اسماعيل حمي، موقع السكرتارية منه. وذلك تشجيعاً مني وللأخوة في الغرفة ليتم الاقتداء به من قبل قيادات الاحزاب الكردية واعتباره امراً مهماً في تطوير الحركة. والقبول بها وبروح ريادية عالية مع الاحتفاظ للسكرتير السابق في موقعه القيادي باعتباره كادر للاستفادة منه واحترامه وحتى تقديم الراتب له! لا خلاف هنا على هذه النقطة احيي جميع الأخوة والأساتذة على دورهم الإيجابي من وجود الانتخابات الحرة النزيفة التي تخول صوت العضو- الحضور يقرر من يكون الرئيس - سكرتير الحزب لشحن الهمم بشكل أفضل وهكذا.

الأخوة القراء: سوف أكتفي بهذا القدر وساعطي الفرصة للأخوة المثقفين والمهتمين للمشاركة والمساهمة من قبلهم في ابداء رأيهم حول الموضوع الثاني "المركية الديمقراطية" وسأشرها الى جانب اسمه وسيسعدني مشاركة الاخوة المهتمين بالامر. وذلك حتى نهاية شهر ايار الحالي وشكراً

24 - 05 - 201 / khassko@hotmail.com

- رسالة الى الإعلامي السيد سمير سعيد.. جريدة الخليج -



وليد حاج عبد القادر

استاذي القدير..واخي العزيز... في زحمة الأيام وتراكماتها أعلم أنك قد نسيت وليد الكردي والأصح وليد حاج عبد القادر الذي يتلقف جريدة الخليج في الخامسة صباحاً من محطة بترول شارع نايف كل يوم..وأحياناً وعندما يتأخرال - فان - بسبب الزحمة وهذه التهمة / الدمغة الجاهزة وسط ضجيج السيارات ولا يلبث الموزع المسكين وهويتلقاني واقفا منتظراً إلا أن يبتسم معتزلاً عن التأخير فاتلقف الجريدة وأبدأ بالبحث في العواميد مبتدعاً من السيد محيووبعدها قد يكون عرار.. كنفاني.. والسيد سمير سعيد.. ولن أنسى الرائع ابراهيم مرعي إن في زاويته الصغيرة كلماتها دائماً والمفعمة تألقاً معانيها وتلك النقاشات الرائعة والهادئة التي نجريها هاتفياً فيما بيننا من حين لآخر..وأقولها لا مجاملة سيد سمير.. لم نلتق بعد.. تواصلنا برسالة اورسالتين.. ولكن قبلها ايضاً..سلاستك في الكتابة تشد الإنتباه والقارئ سواء اتفق معك على الفكرة ام لا ؟... ولعلك من القلائل الذين - نحس مثلاً - بأن طروحاتهم هي وجهة نظر نقاشية.. لا موقف او ممارسة شوفينية / عصرية ومن هذا الباب ومع إصرارك على الإخوة الإنسانية والتي اعز بها ايضاً فهل لديك استعداد لقراءة وجهة النظر هذه.. وجهة نظر كردية صرفة.. لا حزبية ولا موالية او مواربة حول موضوع عامودك لعدد يوم الجمعة من الخليج بعنوان - بين بيرل وسردشت - / العدد 11324 تاريخ 2010/ 5/21 صفحة 4؟؟.. خصوصاً والألم يعتصرنا لعلنا أن موادنا غير قابلة للنشر في جريدتكم الغراء..فقد حاول كتاب كرد كثر للتوضيح حول بعض القضايا والرد على بعض ما ينشر لديكم ولكن للأسف..لذا ترى ردي هومثابة رسالة توضيحية خاصة ليس إلا... وقبل الخوض في تفاصيل الرد سأذكر لك مجريات تتعلق بهذه القضية بيني وصديق عربي وكاتب متميز من بلدي سورية / ن.ن / احترمه جداً وعلى ارضية الاختلاف في كثير من القضايا والزلمة - لا يقصر بإرسال ايميلاته ومقالاته..وواحدة منها كانت تحت عنوان - المقالات التي تسببت في مقتل صحافي عراقي كردي - والمقالة كانت تنقصها الزغاريد والتهاليل يكل معنى الكلمة وقد عنون واحدة منها - انا اعشق ابنة البرازاني - فقتل !!.. وقد رددت عليه قانلاً : الأخ - ن - فعلاً أنها دكتاتوريات الشرق..لا شيء يبرر الخطف والقتل..كما لا تراجيديا أو كوميديا تتحمل زج لبنات او ابناء..فتيات او صبيان أي شخص اوزعيم كان.. ولكن أقله.. هناك إقرار..أي اعتراف بخطف ومن ثم قتل وبالتالي وعد من السيد مسعود البرازاني بإجراء تحقيق شفاف بالموضوع هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن حركة الاحتجاجات من مظاهرات واعتصامات علنية بخصوص هذا الموضوع دليل أن هناك خطوات موجودة على أرض الواقع في حرية التعبير.. كلنا ندين اسلوب اغتيال الشاب زرادشت.. وإن كنا لا نتفق على اسلوب صياغته إن كانت تراجيديا أو كوميديا وملاحظة أخيرة:.. أقله تعامل الإعلام الكردي الرسمي والمعارض مع الحدث.. وجرى التصريح بفتح تحقيق حول الموضوع... على عكس جماعتنا أخ - ن -.. - قريت أو شفت - إدعاءات وزير عدل - نا - بأنه لا يعرف فداء حوراني ولم يسمع ب ظل الملوحى../. وتابعت رسالتي : / الكرد عندك جدا مظلومين هل بدأت عملية قلع الجذور الفعلية للكرد ؟ وسط صمت لمثقفين كبار ورجال علمانيين يتصدون بجرأة لسطوة الظلام وجلابيب العته الغفلوي؟!.. هل بدأت الخطوة التنفيذية للمرسوم 49 وذلك بكف يد الفلاحين الكرد عن اراضيهم كما يحدث في منطقة ديريك والمعربة الى المالكية.. وسورية هي سورية وفيها كتاب أقلها لديهم الجرأة في التصدي للأفكار الظلامية !!.. كتاب ومثقفون.. مدعوون الى موقف مبدئي ومسؤول.. /.وبالعادة كان هذا الصديق

يعقب على رسائلي ويعممها إلا أنه وبخصوص هذه الرسالة.. لا أثر مطلقا.. وعودة متأنية استاذ سمير لموضوعنا:

بداية... لا شيء يبهر مطلقا اغتيال الكلمة ومن ثم إزهاق الروح البشرية إلا بما شاء خالقها اوباريها.. وهنا قد نختلف ايضا حول مسألة الإعدام.. أية إعدام ايضا.. فما بالك بالقتل او الإغتيال وعلى خلفية فكرية او قضية سياسية ما.. ونحن الكرد أفرادا ومؤسسات مازلنا ندفع بخيرة شبابنا وكوادرننا قرابين على مذبح الحرية ولعل - حفلات !! - الإعدام الأخيرة والتي نفذتها زمرة فقهاء الظلام في إيران بحق كوكبة من الشباب الكرد - من ضمنهم فتاة - لخبر دليل على ذلك... والإعتقالات او التصفيات التي تتم بحق مثقفي ومتنوري شعبنا الكردي في الأجزاء الأخرى لا تقل بشاعة / اعتقال ومن ثم اغتيال شيخ الشهداء الشيخ الدكتور محمد معشوق الخزنوي والذي يصادف هذه الأيام الذكرى الخامسة لإستشهاده وحملات الإعتقالات شبه اليومية بحق الإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني الكرد في سورية وعلى سبيل الذكر لا الحصر الأستاذ الغوي الكردي عبد الحفيظ والإعلامي مصطفى وآخرون - يمكن مراجعة سجلات منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية لمعرفة حجم الكارثة التي سببتها وتسببها اعتقالات اجهزة النظام السوري بحق النشطاء الكرد.. ولن ننسى اردوغان ورومانسيته التي تقدمت بسرعة لا متناهية وهي تغزو القلوب العربية بإيماءات سينمائية / مسرحية لا تقل عن براعة الممثلين والممثلات التركيات الجميلات وقد عرفن كيف يغزون هذه العقول فتفرز ما تفرز من سيلان لعاب كاد ان يطمس.. ما مارسته العسكرتارية التركية ولسنين طويلة بحق اكثر من عشرين مليون من كردي وكانموذج صارخ - سجن اميرالاي وتوابعها ولعله من آخر ابداعات قضاءها الحكم بمنات السنين على صحفي كردي!!.. هكذا وببساطة شديدة والسبب تعاطفه مع قضية شعبه....

استاذي القدير سمير سعيد.. وحتى لا أطيل عليك كثيرا.. لي رجاء ان تدخل هذا الرابط وهو لموقع كردي من بين منات المواقع ومن ثم لمعرفة اكثر الحثيات حول اغتيال الشهيد زرادشت عثمان - موقع باخرة الكرد / www.gemyakurda.net /

وبغض النظر عن درجة الخلاف او الإتفاق إن في المواضيع التي تطرق اليها - انتقادا - في صحتها او عدمها.. وكذلك الأسلوب الذي انتهجه وفق الخصوصية في العادات والتقاليد الممارسة والمحترمة عند وفي جميع الشعوب.. - أقول - ومع هذا فإن اغتياله تعد جريمة لا تغتفر... وقد ادانتها كافة شرائح المجتمع الكردي.. بدءا من النشاطات المدنية من اعتصامات ومظاهرات وحراك تمت ممارستها وسط حسد وتحسر في دول عدة وهي ترى تلك القوافل تمارس رد فعلها الحضاري امام الأجهزة المعنية وتعود الى دورها ولا خوف من اعتقال او مصادمة.. وقد توجت هذه المبادرات الرافضة تماما بأسلوب القتل على الطريقة المافيووية / الإرهابية بمواقف صارخة في البرلمان الكردي وحتى من الجهاز الأمني - جهاز امن حماية الإقليم والذي يشرف عليه السيد مسعود البرازاني - وذلك في بيانه الصريح والواضح وناعتا الصحفي بالشهيد ومتوعدا بالمواظبة على العمل حتى كشف المجرمين... وتلاها رسالة السيد مسعود البرازاني رئيس إقليم كردستان والذي أصر فيه على الأجهزة الأمنية بالمواظبة على العمل لكشف اللثام عن حقيقة ما جرى.... استاذ سمير سعيد.. انت لا تعرف السيد مسعود البرازاني مثلنا نحن الكرد... مسعود البرازاني - وأن تكون كرديا - لا تستطيع مهما كنت على خلاف معه أو حتى عدا.. - أقول - لا تستطيع ان تنكر فيه بعض الخصائل المتصقلة... صدقه وعدم المواربة.. إخلاصه للكردية... ووفاءه بوعده حينما يوعد.. وجرأته في ظروفه ومواقفه.. يعني.. لوأنه رأى أن في العمل الفلاني امر مفيد لقضيته وامر بتنفيذها وتبين خطأ التصور فبالتالي لديه كامل الجرأة في تحمل المسؤولية والإعتراف إن بالعمل والخطأ في التقدير وبالتالي المحاسبة حتى وإن بدأها بذاته.. يقول السيد مسعود البرازاني في رسالته التي وجهها الى شعب كردستان حول حادثة اغتيال الشهيد زرادشت: /.. في هذه اللحظات الحرجة ومع مزيد من الأسف فقد تمكن الإرهابيون في وقت سابق من الوصول واغتيال الطالب سردشت عثمان وإن هذا الحادث الإجرامي اصابنا جميعا بدون استثناء ناهيك عن الحزن الشديد وهنا وفي هذه المناسبة أجدد مرة أخرى إدانتني الشديدة لحادثة اغتيال الطالب سردشت عثمان كما ادين بشدة كافة العمليات الإرهابية.. / ويضيف السيد رئيس إقليم كردستان.. /.. نترقب جميعا من المؤسسات ذات العلاقة بالأمن والمسؤولين على حماية امن واستقرار هذا البلد عدم فسح المجال مجددا لارتكاب أي حادث من هذا النوع وعلى مسؤولي المن والأسايش ان يعملوا بمنتهى الحرص على ايجاد مرتكبي هذا الحادث الإجرامي بغية تقديمهم للعدالة.. /.. ويضيف السيد مسعود البرازاني في رسالته الى ابناء الشعب الكردي: /.. إن المسؤول الأول والأخير لحماية وامن وسلامة ارواح المواطنين في اقليم كردستان هورناسة الإقليم وحكومة الإقليم وان الدفاع والمحافظة على حقوق وحماية ارواح وممتلكات كل مواطن سواءا كان مؤيدا ومناصرا لي او كان معارضا ومخالفا هي مسؤوليتي بالدرجة الأساسولا تستوجب على احد بتاتا المزايدة حول هذا الشيء..... / وللمزيد وقراءة الرسالة بالكامل يمكن العودة الى غالبية المواقع الكردية.. /

www.kurdonline.info www.welateme.net www.gemyakurda.net

وغيرها العشرات من المواقع وهذه المواقع على سبيل الذكر فقط... استاذي سمير سعيد:.... لا أحد مثل الشعب الكردي على وجه البسيطة عانى - وما زال - في سبيل حريته وناضل لا بل وتشبث وما يزال بحقوقه القومية.. فنحن الذين نفتقد الحرية ونتحسر عليها نعرف تماما قيمتها... إن جريمة اغتيال الطالب / الصحفي الشهيد هي جريمة بشعة ويستشف منها الإزدواجية والغدر.. إزدواجيتها تأتي في محاولة خلق فتنة في ظرف الكرد في العراق هم احوج الى التكافل والتضامن هذا من جهة.. ومن

جهة اخرى ارتكبت هذه الجريمة بأسلوب مافياوي ويطريقة لا تمارسها سوى عصابات القتل والإرهابيين وتحت يافطة اغتيال الكلمة الحرة... ولنلا نطيل عليكم استاذنا القدير وانتم تذكرون دانما صلاح الدين الإيوبي:..ما لهم الكرد... أما من نقطة ضوء في تاريخهم المعاصر فتسلطون الضوء عليها؟؟!! أو مآسي وجرانم ترتكب بحقهم فتروونها على سبيل الذكر لا أكثر.. وهذه كلمة عتاب ايضا أم أن تمسك الكرد بحقوقهم المشروعة والتي أجازتها لهم الشرائع بمختلف انواعها الكونية منها والوضعية.. وكم سنكون سعداء لو ان إعلاميا وكاتباً بارعاً دقق أكثر خصوصاً في تناوله والمأساة الكردية ألا ترتبط بالوجود الأمريكي في المنطقة وفق التاريخ وحيثياتها نعم أستاذ سمير: / إن دماء سردشت ستصبح لعنة في وجه قاتليه / وأتمنى مجدداً التعمق في المسألة وصوغك وتصورك العام حيث تقول: /.. وعلى الإحتلال الذي وفر الملاذ الآمن لهؤلاء القتلة !! وأثبتت أن الدويلات العرقية والطائفية التي يقيمها ويدعو اليها سادة البيت الأبيض انما هي اكدوية كبرى وكما انها سرطانا في المناطق المحيطة بها فإنها تمثل لعنة ووبالا على سكانها خالصي العرق او الطائفة الذين يلاقون اشد أنواع الإضطهاد /.. كم كنا بحاجة الى اصواتكم استاذ سمير.. تلك الأصوات التي بحت أيام الأناضل وما أدراك ما الأناضل ومجازر قلعة دزة وحلبجة الشهيدة وأخيرا رحم الله الزهاوي حين قال: قتل امرء في غابة جريمة لا تغتفر وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر

walidhjabdlkadr@yahoo.com

الارض هي كرامة الانسان وشرفه وعزته وهويته عندما يفقدها حيث فقد كل شيء

سلمان خليل



ان الصراع على بقعة ما من الارض هي ليست فكرة وليدة اليوم وإنما كانت دوماً تدخل في حبكة التاريخ منذ القدم كأكبر مشكلة تحصل بين الشعوب للصراع فيما بينهم حول توسيع رقعة الارض التي يعيشون عليها، الذي اصبح اليوم في التاريخ المعاصر ما يسمى بالمناطق المتنازعة عليها. وما ظهور حضارات في فترات من الزمن على حساب حضارات أخرى الا دليلاً قاطعاً على تلك الصراعات. فمنطقة الجزيرة التي سكنها السوباريون والميتانيون ومن ثم الميديون في عام (612 ق.م) الا دليلاً قاطعاً ان سكان تلك المنطقة هي من القومية الكردية تسكن في وطنها كردستان منذ ذلك التاريخ الى يومنا هذا. وعند قيام الحرب الكونية الاولى في عام (1914 - 1918) قامت كل من فرنسا وبريطانيا بترسيم حدود دول الشرق الاوسط وفقاً لاهوائهما ومصالحهما وارضاء لحلفائهما في المنطقة حسب اتفاقية سايكس بيكو المعروفة، فأنضم القسم الغربي من كردستان الى الدولة السورية الحديثة الصنع، حيث سمي فيما بعد بمنطقة الجزيرة السورية وفق مصطلحات جغرافية حديثة، ومنذ ذلك الحين الى اليوم يواجه الشعب الكردي ابشع اساليب القمع والاضطهاد على يد الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في سورية وخاصة بعد استلاء حزب البعث على السلطة في عام 1963 بانقلاب عسكري حيث جعل من المنطقة الكردية حقلاً للعمليات وللتجارب لتنفيذ فيها كافة مشاريعه العنصرية لاخلاء الاقليم الكردي من سكانه الاصليين ومحاولة منها التغيير الديمغرافي للمنطقة الكردية، ورغم كل المشاريع العنصرية الذي طبقها النظام الدكتاتوري في دمشق على الشعب الكردي... مثل (مشروع الاحصاء الاستثنائي 1962، ومشروع الحزام العربي 1974، وقانون حكم الطوارئ والاحكام العرفية 1963، وتعريب اسم المدن والقرى الكردية، وفصل الطلبة الكورد من المعاهد والجامعات، وفصل الموظفين الكورد من الدوائر الحكومية، وقتل الجنود الكورد في صفوف الجيش، المرسوم التهجير (49) 2008، واعتقال ابرز القيادات في الحركة الكوردية) الا انها لم تقف عند هذا الحد بل تفكر ليلاً ونهاراً لاصدار مراسيم ومشاريع عنصرية تعسفية جديدة لارغام الشعب الكوردي الى المزيد من الهجرة من مناطقها وأبقاء الشعب الكوردي في حالة من الفقر والجوع والتخلف واليأس وعدم تفكيره بحقوقه القومية المشروعة فما كان القرار رقم 2707 تاريخ الاصدار 17/3/2010 الا اصراراً واضحاً من النظام على متابعة مشاريعه العنصرية. وعلى ما يبدو ان توصيات محمد طلب هلال لم تنتهي بعد وهناك مشاريع عنصرية كثيرة في جعبته تنفذها النظام العنصري عند الحاجة والطلب. فهذا القرار هو قراراً مجحفاً بحق الشعب الكوردي الصادر من مديرية الاصلاح الزراعي بالحسكة الذي يطلب شطب اسماء /381/ فلاحاً جميعهم من الكورد من /78/ قرية بدعوى عدم حصولهم على الترخيص القانوني وفقاً لاحكام القانون رقم /41/ لعام 2004 وتعديلاته ويشمل هذا الاجراء /281/ محضراً اي ما يساوي /000.30/ دونما من اخصب الاراضي الزراعية اي ما يعادل /3000/ هكتار.. وهناك معلومات جديدة مفادها سيتم شطب اسماء فلاحين جدد من جداول المنتفعين حيث يصل عدد الفلاحين المحرومين من أراضيهم الى /580/ من منطقة ديركا حمكو... ولكي لا يتكرر السيناريو ثانياً وأقصد هنا سيناريو الحزام العربي عام /174/ فمن واجب الفلاحين الكورد التثبث باراضيهم وعدم الانفراط به مهما كانت الظروف والاسباب، ومن واجب كل كردي غيور على ارضه وقومه ان يدافع عن حقوق هؤلاء الفلاحين سواء كان في الداخل اوفي المهجر ويدعمهم مادياً ومعنوياً كي يتمكن الفلاحون في الدفاع عن

ارضهم حتى آخر لحظة من مفعول تلك القرار الجائر بحقهم. ومن واجب الحركة الكوردية ايضا ان لا تقف ساكننا" ومتفرجا" على الموقف حتى لا يقع (الفاس بالراس) مرة اخرى مثل عام 74... وهنا أنهو احزاب المجلس السياسي خصوصا"والاحزاب الاخرى عموما" بأن المسؤولية الكبيرة تقع على عاتقكم وان تكونوا حذرين ويقظين من الحدث المرتقب وان تتعاملوا معها بكل دقة وحذر.....

سويسرا / 22.5.2010

مقابلات



جان كورد، 19 أيار، 2010

الأخ الكريم حاجي سليمان

تحية من القلب وأشكركم على ثقّتم وأسئلتم بين الحين والحين عما يختلج في صدورنا جميعاً حيال قضية شعبنا الكوردي وبصدد سؤالكم الأخير: ماهي الأسباب الكامنة وراء التشرزم والتشتت والانقسامات الانشطارية التي عاشت وتعيشها الحركة الحزبية الكردية في سورية ؟؟؟ وما العوائق التي تمنع تقارب وتوحيد القوى والاحزاب المتقاربة سياسيا وتنظيميا...وفكريا.

؟؟؟؟

أقول:

عندما ننظر إلى ما حولنا، نرى أنفسنا نقترّب من الذكرى السنوية الخامسة لاغتيال العالم الجليل، الشيخ محمد معشوق الخزنوي، دون أن نتمكن من التحقيق في اغتياله، ونرى مشاريعاً عنصرية مطبقة دون أن نتمكن من تغييرها أوتخفيف مضارها ومساونها لشعبنا الكوردي، ونرى تطبيقات جديدة لانتزاع الكورد من الجنسية ومن حقهم في الأرض، إضافة إلى جوخائق من الفساد الاداري والسياسي وكبت للحريات ومنع للرأي الحر وتضييق على سائر المعارضين المسالمين من كل الاتجاهات في البلاد، ولا ننسى تواجد العديد من قياديي حركتنا السياسية الوطنية في السجون والمعقلات، وفي مقدمتهم المناضلون حسن صالح ومشعل التموومصطفى جمعة ومحمد صالح وغيرهم، وأمّهات يبكين أولادهن الذين سيقوا إلى الخدمة الالزامية ليلقوا حتفهم على أيدي ضباطهم المفترض فيهم أن يحموا جنودهم لا أن يقتلهم أويعذبوهم حتى الموت.

في مثل هذا الواقع الأليم، لايمكن لنا ولا يحق لنا الدفاع عن حركة مزقتها التحزبات والصراعات المستديمة، رغم بصيص الأمل الجديد (المجلس السياسي) بل نتألم لحالها وحال زعمانها ورؤسانها الجالسين على كراسي متواضعة، ومنهم من هومضطر لأخذ حقنتين من المورفين قبل الاقدام على محادثة سياسية، أولايتمكن من الابتعاد عن بيته لكبر سنه ... والأسباب لهذه الاحباطات، ذاتية وموضوعية، كما أن أسباب الانشقاقات متعددة ومتغيرة بسبب تغير الظروف التاريخية ومرآحتها المختلفة، ولكن أعظمها هوالضعف العام السائد في المجتمع السوري، من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاعلامية، والتي تؤثر بدورها سلبياً في الحركة السياسية - التنظيمية لشعبنا الكوردي.

السياسة البعثية الحاكمة، التي تستهدف الوجود القومي الكوردي، تعمل على احباط أي محاولة كوردية لرأب الصدع في الحركة السياسية الكوردية، وتستخدم سائر أجهزتها القمعية والأمنية لاضعاف الروح الوطنية لدى الإنسان الكوردي، ودفعه صوب الانسلاخ القومي والصهر الطوعي في القومية السائدة، وهجر العمل السياسي الكوردي، وبخاصة بين المثقفين والطلاب والنساء. وفي أحسن الأحوال تعمل على احتواء أي عمل مشترك حركي للكورد.

هناك أسباب أخرى تتعلق بالعامل الكوردستاني، الذي له منافع بالتأكيد، ولكن هناك سلبيات أيضاً، فأي تمزق في تنظيم كوردستاني، كان ينعكس مباشرة على الحركة التنظيمية - السياسية الكوردية في سوريا...إضافة إلى الاختلافات الفكرية، التي لم تعد تلعب دوراً هاماً، كما كان في الماضي، حيث كانت بعض الانشقاقات تحدث في جسم الحركة بسبب تفسيرات مختلفة على لفظة أولفظتين يساريتين مثلاً... أما اليوم، فإن فشل الحركة في تحقيق أي هدف من أهدافها المعلنة، وانفتاح الحراك السياسي العالمي على مزيد من "الدمقرطة" و"الحداثة" و"الحرية" قد ساهما بشكل مباشر في ظهور تنظيمات جديدة ذات

أفاق تجديدية وعصرية، بخلفية كوردستانية ذات سمات واضحة، ومنها ما يطالب الحركة بوضوح وصراحة بتجاوز الخطوط الحمر للنظام، أي بعقد علاقات للحركة مع العالم الحر الديمقراطي دون تردد. والعوائق لاتزال قائمة مع الأسف، وأهمها:

لاتزال الشريحة الكبيرة سناً هي المسيطرة على قيادات الحركة، ومن هؤلاء من صار له في قيادات الحركة أكثر من ربع قرن، ولا يخفى أن بعضهم عندما يسير في الشارع، حتى أثناء تواجدهم في أوروبا، ينظر وراعه عدة مرات، إذا ما فتح أحد ما لديه الحديث عن السياسة، فهؤلاء لا يزالون يعانون من عقدة الخوف من مخبرات النظام، في حين أن غيرهم في بلدان قريبة وبعيدة يتعرضون إلى قصف بالصواريخ لبيوتهم وعوائلهم، ومع ذلك يخرجون للحديث بقوة والتأكيد على مواقفهم الصريحة ضد أعدائهم، فتسقط على رؤوسهم الصواريخ مثل رفاقهم السابقين... ومنهم من يخلط بين العدو والصديق، ويكاد يعتبر النظام القمعي والمسؤول عن كل السياسات الشوفينية ضد شعبنا قابلاً للإصلاح ويجب عدم اتهامه بالدكتاتورية أو العداء للشعب الكوردي... هذه الشريحة الكلاسيكية تكاد تكون عائقاً أساسياً، والعائق الثاني في الأهمية، هو أن معظم شخصيات قياداتنا يعيشون في البلاد، حيث القمع المنظم والرقابة المستمرة والتهديد والوعيد من قبل الدوائر القمعية لهم. وهناك عائق آخر، هو أن بعض رموز وشخصيات الحركات الحديثة تفهم الحرية والديموقراطية بشكل خاطيء، كما أن البعض لحاجات مادية يتملقون أحزاباً كوردستانية أو يخافون بطشها، وأهم عائق آخر هو أن الحركة تتوجس خيفة من الأفكار الجديدة ومن اقتحام المثقفين لأبوابها وأبراجها العليا، ومنها من يعتبر كل محاولة لعقد مؤتمر وطني شامل أو تعديلات في أساليب النضال تعريضاً للخطر واستهتاراً بعقيدة القيادات الكلاسيكية التي يرونها صائبة، رغم كل الفشل الذي لا نستطيع انكاره، ويسعون إلى أن يكون أي تغيير أو تجديد في ظل قياداتهم، لا أكثر ولا أقل... وأعتقد أن أجواء أفضل من الحرية والديموقراطية في سوريا ستغير كثيراً من الواقع المرير لحركتنا السياسية - التنظيمية.. ولذا فإن التعاون مع المعارضة الديمقراطية السورية والمشاركة فيها على أساس الحفاظ على الوجود المتميز للحركة الكوردية وأهدافها المشتركة، ضرورة من ضرورات الاتيان بالحرية والديموقراطية المأمولتين.

مع فائق الاحترام والتقدير

بيانات



Kurdish organization for the defense of human rights and the general liberties in Syria (DAD)

كل إنسان، على قدم المساواة، التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه. **المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أوفي حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون....

الفقرة الأولى من المادة / 14 / من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز على أساس الوقائع وفقاً للقانون ودون أية تعقيدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات مباشرة كانت أو غير مباشرة من أي جهة كانت أولاي سبب.

الفقرة الثانية من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية

بيان - حزب آزادي الكردي - منظمة سويسرا



بشأن اعتقال محمد سعدون

في الوقت الذي تزداد فيه وتيرة الاعتقالات في سوريا وتزداد فيه تصعيد سياسة القمع وكم الافواه التي ينتهجها النظام السوري ضد النشطاء السياسيين من مختلف شرائح المجتمع السوري، وبشكل خاص نشطاء الحركة الكردية في سوريا، علمنا بأن المخابرات السورية فرع أمن الدولة في القامشلي قد دعت وعبر المجمع التربوي الرفيق محمد سعدون عضواً للجنة السياسية لحزبنا - حزب آزادي الكردي في سوريا يوم الخميس الموافق 2010 /5 /20 حيث حضر لديهم عند الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر ولم يعد الى بيته بعد، الامر الذي يثير القلق على مصيره المجهول أو اعتقاله والتحاقه بالمعتقلين السياسيين من أعضاء حزبنا (مصطفى جمعة، سعدون شيخو، محمد سعيد العمر، عبد القادر احمد، جهاد عبدو، صالح عبدو، حسين محمد).

اننا في الوقت الذي ندين فيه بشدة هذه الاعتقالات الهمجية التي تمارسها النظام السوري على شعبنا الكردي، ندعو الجهات المسؤولة الى رفع يدها عن الرفيق محمد سعدون والافراج عنه فوراً" وعن كافة معتقلي الرأي والموقف السياسي في سجون البلاد بمن فيهم سجناء شعبنا الكردي، كما ندعو في الوقت ذاته منظمات حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني وكل القوى الوطنية والديمقراطية الى التضامن والتكاتف للضغط على النظام السوري كي تتراجع عن ممارساته العدائية وسياساته الظالمة بحق الشعب الكردي في سوريا....

- حزب آزادي الكردي - منظمة سويسرا



وفاءً للشهيد الدكتور محمد معشوق الخزنوي في ذكرى إستشهاده الخامسة

من منطلق الشهداء نور على دربنا ودمائهم أمانة في أعناقنا تدعو منظمتا سويسرا لحزبي المجلس السياسي الكردي في سوريا آزادي ويكيبي جاليتها الكردية في سويسرا إلى المشاركة والمساهمة في الإحتجاج السلمي المقرر عقده أمام السفارة الأمريكية في برن في 01.06.2010 من الساعة 14:00 - 15:00.

لقد إغتالت يد الغدر عظيماً من عظماء أمتنا الكردية ورمزاً من رموزها في ليلة ظلماء كان هو بدرها وما أحوجنا إليهم في هذه المرحلة الصعبة والحساسة وفي وقت الشدة. تخليد ذكرى الشهيد الدكتور الخزنوي يجب أن لا تقتصر فقط على القيام بزيارة قبره ووضع أكاليل من الزهور عليه وقراءة الفاتحة على روحه، بل تحتاج إلى إحتجاجات عارمة إلى جانب ذلك لكي نوفي هذا الرجل العظيم حقه ولا سيما أنه دافع عن شعبه الكردي في المحافل المحلية حيث القتل والبطش قبل المحافل الدولية. لذا نرجوا من كل كردي وقع حب الشهيد الخزنوي وحب القضية الكردية في قلبه إلى الإنضمام والمشاركة في هذا الإحتجاج وضم صوته إلى صوتنا من أجل الوقوف في وجه المحاولات البائسة للحكومة السورية في تحويل قضية إستشهاد الدكتور محمد معشوق الخزنوي إلى قضية جنائية تأرية بحتة للتصغير من شأنه ولكي تغطي على جريمتها النكراء في تنفيذ عملية الإغتيال.

حزب يكتي الكوردي في سوريا – منظمة سويسرا * حزب آزادي الكوردي في سوريا – منظمة سويسرا

هذه النشرة: نحاول في هذه النشرة السياسية كسب الكتاب الكورد والسوريين المعروفين بكتاباتهم ودراساتهم الهامة التي تؤثر في وعي شبابنا، ومستقبل المعارضة السورية، وبخاصة أولئك الذين يترفعون عن حملات التشهير الشخصية ويحاولون الكتابة - قدر الامكان - بموضوعية وبجرأة في مختلف الموضوعات السياسية التي لها علاقة مباشرة بالمجتمع الكوردي خاصة والسوري عامة وبسياسات النظام العدوانية تجاه شعبنا... ونعتذر عن نشر الموضوعات الأدبية، كما نعلن بأننا لا ننشر المواد التي فيها تجديد ديني بحق أي ديانة أو أتباع أي منها...

مسؤول التحرير: جان كورد

<http://peyam.eu> kurdistanicom@yahoo.de cankurd@email.com

ارسلوا رسائلكم إلى

DUSK, P.O.Box: 410 120, D-53023 Bonn

للاتصال تلفونياً:

(+49) 01638698159

ساعدونا لتطوير هذه النشرة من كل النواحي

لتصبح نشرة لائقة بنضالنا الوطني الديموقراطي

تبيه

لدينا في موقعنا (([بيام](#))) عدد لا بأس به من مجلات ونشريات الأحزاب السياسية (الكردية السورية، وكذلك الكردستانية) والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، والتي تعنى بالشؤون الثقافية الكردية، بإمكانكم العودة إليها للاستزادة من المعلومات التي تبحثون عنها... وسنكون شاكرين لمن يساعدنا في جمع هذه المجلات والنشرات وإرسالها إلينا على شكل

(PDF)